**اسقاطات قانون القومية الإسرائيلي**

**على فلسطينيي الداخل**

**مقدمة**

إن قانون “القومية” (قانون أساس: "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" Basic Law: Israel as the Nation-State of the Jewish People) الذي سنّته الكنيست الإسرائيليKnesset))[[1]](#footnote-1) ، في 19 تموز/يوليو 2018 بأغلبية 62 صوتا ومعارضة 55 عضوا، ينسف حل الدولتين الذي يفكّر فيه البعض ويحاول الترويج له ،أي دولة فلسطينية وبجانبها دولة إسرائيلية، وتكريس سياسة الفصل العنصري أو ما يسمى بـ “أبرتهايد” Apartheid) ) بين العرب واليهود في هذه البلاد، وهذا القانون بالمعنى العام لا يشمل فقط مناطق الـ 48 وإنما كل فلسطين من النهر إلى البحر، فبناءً عليه فإن كل هذه البلاد هي يهودية-أي تكريس يهودية الدولة (غزاوي، 2018).

ويجب التنويه في هذا السياق الى “قضية جدا مهمة في أن هذا القانون قد أنهى كل النظريات والطروحات التي سبق طرحها ونشرها عبر وسائل الاعلام والندوات والمؤتمرات الصحافية على أن هذه الدولة يمكن في يوم من الأيام أن تكون دولة المواطنين أو دولة كل مواطنيها، فهذا القانون أكّد وكرّس على يهودية هذه الدولة وأنها للشعب اليهودي وألغى كونها دولة ديمقراطية ،وأن حق تقرير المصير فيها فقط لليهود لا غير، وطبعا بشكل مباشر قد أعطوا الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي يفكر بالهجرة إلى هذه البلاد (غزاوي، 2018).

وإذا ما تمّ تتبّع السياق التاريخي والفكري والاجرائي الذي سنّ فيه القانون، فهو أساسا غير سوي ولا شرعي أبدا، ف "قانون القومية" هو من انتاج جمعية تأسيسية إسرائيلية فاقدة للشرعية باعتبار التطهير العرقي، الذي قامت هذه الجمعية على أساسه، جريمة وليس مجرّد عمل غير مشروع. وهو فاقد للشرعية لأنه يرمي الى مأسسة الفصل العنصري كي يعيد انتاج نفسه بشكل دستوري، وهو قانون كولونيالي يرمي الى المحافظة على النظام العنصري ،وإلى تثبيت نتائج النكبة بخصوص السيطرة على الأرض وابعاد أهلها واستبدالهم ،وإقامة كيان سياسي على حسابهم (زحالقة، 2018).

لقد ألزم قرار التقسيم رقم 181 ، الصادر عام 1947 إسرائيل بتشريع دستور يضمن المساواة والديمقراطية ويمنع المس بالفلسطينيين في إطار الدولة اليهودية، كما حرّم قرار التقسيم المس بممتلكات الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم (زحالقة، 2018)،  وإذ تدّعي إسرائيل بأن وثيقة إعلان استقلالها Proclamation of Independence)) تضمّنت مبادئ دستورية كونيّة كالمساواة وتحريم التمييز وتطوير البلد لصالح سكّانها كلّهم، فإن البحث التاريخي اليوم يشير إلى أن هذه المبادئ نسخت عمدًا وحرفيًا من قرار التقسيم وجرى إدخالها كضريبة كلامية بقصد تسهيل الاعتراف بإسرائيل ولقبولها عضوًا في الأمم المتحدة وليس إيمانًا بها[[2]](#footnote-2). إسرائيل، في الواقع، لم تطبّق شيئًا من هذه المبادئ، التي التزمت بها، وقامت بعملية تطهير عرقي في فلسطين واستولت على البلد وعلى أملاك سكانها، ومارست سياسة تمييز وفصل عنصري ضد الفلسطينيين، الذين بقوا في وطنهم وصادرت معظم أراضيهم وحاصرت وجودهم وحاربت هويتهم (زحالقة، 2018).

ويرى البعض ان سن مثل هذا القانون العنصري بامتياز في هذه الحقبة التاريخية، أي بعد سبعة قرون من إقامة (دولة إسرائيل)، يجسّد افراز مشروع مأزوم بفكره ومُخرجاته وتصرّف قيادة سياسية مأزومة في اسرائيل. الفكر مأزوم لأنه يعتمد فرضيات خاطئة مثل ما قاله "يسرائيل زنغفل" Israel Zangwill))[[3]](#footnote-3) في القرن التاسع عشر: "فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا أرض،" او على افتراضات تشير الى وجود معالم تاريخية لهم وحضارية تربطهم بهذه البلاد، تواجه بواسطة علماء تساؤلات كثيرة حول مدى صلاحيتها ومصداقيتها (اغبارية، 2018).

ويرى اغباريةُEgbaria))[[4]](#footnote-4) ان هذا القانون يحمل في مواصفاته عدة مميزات من أبرزها:

أولا، القانون هام وشديد الحساسية لأنه يخاطب قضية هامة يتحدث عنها كبار السياسيين والمهنيين الإسرائيليين في السنوات الأخيرة بكثرة غير معهودة، رغم وجودها منذ زمن طويل وهم (المواطنون) العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية (حيث يعتبرونهم).. العدو فيصفونهم بأنهم "جبهة داخلية" او "سرطان" في جسم.. إسرائيل. فقد أكد الجنرال عوزي ديانUzi Dayan))، رئيس مجلس الامن القومي(السابق) في إسرائيل وهو من اهم المؤسسات المؤثرة على متخذي القرار.. وخاصة في مجال الامن القومي، في مؤتمر هرتسليا السنوي في عام 2000 قائلا: "نحن من جهة نعيش في معركة تحدّد فيها معالمنا: معركة مع الفلسطينيين، معركة مع الشمال، معركة مع الإرهاب ولهذه المعارك ابعاد محلية وقطرية وعالمية. من الجهة الأخرى نواجه معركة داخلية وهي "المواطنون العرب في البلاد." هذه المعركة سوف تحدّد معالمنا في المستقبل (أراد، 2001)، ويربط موضوع العلاقة مع المواطنين العرب مع موضوع الامن القومي الإسرائيلي حين يحدّد: "مركبات القوة في النظرية الأمنية الإسرائيلية كما يلي: 1) وحدة الشعب اليهودي وليس بالضرورة وحدة المجتمع الإسرائيلي بالمشاركة في الماضي والحاضر والمستقبل. 2) تحديد اهداف قومية واضحة المعالم مثل العلاقة مع المواطنين العرب (اغبارية ا.، 2018) .

وجاء تفسير مركز "عدالة" المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel)، واضحا وموضوعيا حيث يعتبره قانون أساس يقنّن التفوق العنصري اليهودي على المواطنين العرب الفلسطينيين، ويخلق نظاما بمواصفات عنصرية فيه تمييز على اساس عنصري، ويفرض انتهاج سياسات وممارسات عنصرية ترتكز على قواعد قانونية رسمية في إسرائيل. واستنتاج مركز عدالة ملائم أيضا حيث يحدّد ان هذا القانون غير شرعي لأنه يقيم نظام تمييز عنصري يخالف القانون الدولي.

"The Nation-State Basic Law is illegitimate, as it establishes a colonial regime with distinct apartheid characteristics in that it seeks to maintain a regime in which one ethnic national group controls an indigenous-national group living in the same territory while advancing ethnic superiority by promoting racist policies in the most basic aspects of life"

(عدالة، 2018)

أما الباحث في معهد ترومان للسلام في الجامعة العبرية، "روني شاكيد"(Rony shaked ) فقد قال معلّقا على قانون القومية ان هذا القانون يمثّل خطرا على إسرائيل، مؤكدا أن الحكومة التي تحكم تل أبيب الآن هي حكومة يمينية متطرفة، وأشار إلى أن الحكومة ورئيس الوزراء نتنياهو يريدون أن يجهّزوا أحزابهم لخوض الانتخابات المقبلة (الجزيرة، 2014).

وأضاف أن هذا القانون يمثّل خطرا على الأقليات (العرب والروس والدروز) [[5]](#footnote-5)الذين يمثلون ما نسبته 20% من سكان إسرائيل، الأمر الذي قد يشكّل خطرا على الديمقراطية في البلاد (الجزيرة، 2014).

ومن جانبه، رأى أستاذ الدراسات الإقليمية في جامعة القدس، عزيز حيدر (الجزيرة، 2014)، أن اليمين الإسرائيلي المتطرف لا يأخذ الحسابات الخارجية كثيرا بعين الاعتبار، ومستعد لمواجهة أميركا أو أوروبا، وهو يدرك أن القانون يمكن أن يتعرّض لعقبات غربية وأوروبية، ولكنه لا يأبه لها.

وأشار حيدر إلى أن فكرة "الترانسفير" تعززت كثيرا في الفترة الأخيرة في الشارع الإسرائيلي، وحذر من أن تشريع هذا القانون قد يساعد على تطبيق خطة الترانسفير، بحسب رأيه.

وحول أثر القانون على حياة العرب الفلسطينيين، قال حيدر إن القانون الإسرائيلي لا يوجد فيه -حتى الآن- مادة تضمن حقوق العرب، الأمر الذي يجعل ما يتمتع به العرب يوصف بأنه "ديمقراطية منقوصة" لا تتعدى المشاركة في الانتخابات.

ويتضح من خلال ما سبق ان قانون القومية الذي أقر العام 2018 قانون عنصري يجسّد سياسة الفصل العنصري" الابارتهايد" Apartheid)) في فلسطين، وينسف كل محاولات ومشاريع السلام الرامية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني المسلوبة وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم.

**1.توقيت اصدار قانون القومية**

ان دوافع إصرار الائتلاف الحاكم بزعامة بنيامين نتنياهو (Binyamin Netanyahu) على طرح قانون القومية للتصويت عليه في الكنيست الإسرائيلي كثيرة ومركّبة في نفس الوقت، منها ما هو داخلي وأخرى إقليمية وثالثة دولية، يمكن اجمالها في النقاط الرئيسة التالية:

**أولا**، يواجه المشروع الصهيوني ازمة في إيجاد شرعية تاريخية، فكثيرون هم الذين يدلون بمواقف معينة حول مستقبله، فقد تنبأ هنري كيسنجر(Kissinger, Henry)، وزير خارجية أمريكا الاسبق والسياسي اليهودي المعروف أنه حتى عام 2022 سوف لا تكون هناك دولة إسرائيل (Adams, 2012). وان ما ذكره عالم الآثار الإسرائيلي "زئيف هرتسوغ" Ze’ev Herzog)) في مقال نشره في 30 أكتوبر 1999 تحت عنوان "التوراة: لا يوجد اثباتات ميدانية" مؤكدا، "بعد 70 سنة من الحفريات المكثفة في ارض إسرائيل، يصل علماء الآثار الى استنتاج مخيف: كل ما تحدثوا عن عمل الآباء كان خيالا... " (صحيفة هأرتس، 1999) وما توصل اليه تحقيق صحفي بعد 18 عاما من صدور مقال هرتسوغ في أكتوبر 2017 ان هذا المشروع فاقد للشرعية التاريخية حيث ان هرتسوغ Herzog) ) لا يعتبر التوراة مصدرا تاريخيا يعتمد عليه كمصدر للشرعية . وحتى محاولاتهم خلق اساطير بلا براهين تثبت علاقاتهم التاريخية مع هذه الأرض باءت بالفشل. وان من الضروري الإشارة الى ان تراجع تعاطف العالم مع الإسرائيليين أيضا في ظل تفهم العالم للرواية الفلسطينية، ونشاطات حركة المقاطعة الدولية(BDS) التي بدأت تؤثر على علاقات الطرف الإسرائيلي مع العالم الخارجي، ووقف وسحب العديد من الشركات العالمية لمشاريعها الاستثمارية في إسرائيل، دفع أيضا الى تبني وسن قانون القومية العنصري من قبل السلطات الإسرائيلية.

**ثانيا**، هناك ازمة تواجه قادة المشروع الصهيوني في السنوات الأخيرة فقسم منهم بخاصة اهود أولمرت وموشيه قصاب وارييه درعي قد تم محاكمتهم وتجريمهم بتهم فساد ورشوة وتحرشات جنسية وزجوا في السجون. ويواجه اليوم نتنياهو ودرعي نفسه بعد ان خرج من السجن وعاد ليحتل منصب وزير الداخلية اتهامات مماثلة.

المدير العام للشرطة الاسرائيلية السابق روني الشيخ وصف نتنياهو[[6]](#footnote-6) ومن حوله في شباط 2018 بانهم "عصابة إجرامية" (صحيفة معاريف الصباحية، 2018). وأعلن مصدر في صحيفة يديعوت احرونوت انه تم جمع عشية الاستقلال الـ 70 لدولة إسرائيل ستة رؤساء سابقين لجهاز الموساد الإسرائيلي وأجمعوا ان القيادة الإسرائيلية سيئة للغاية." يقول أهود باراك (Ehud Barak) ، رئيس وزراء سابق لإسرائيل ومن ابرز قادتها العسكريين لسنوات طويلة في نيسان 2017 :(يديعوت أحرونوت، 2018) "رغم كل الانجازات التي حققتها الدولة، امامنا تحديات ومخاطر كبيرة.... أنا قلق على مستقبل الدولة. القيادة الإسرائيلية الحالية، بقيادة نتنياهو تواجه أزمة حادة وتتمحور حول اتهامات موجهة لنتنياهو وزوجته ومقربين منه، وما القانون الحالي الا هروبا للأمام من هذه الازمة".وفعلا أقدم المستشار القضائي للحكومة "أفيخاي مندلبليت"( Avichai Mandelblit) برفع توصية تدين نتنياهو واخرين ، على ان يتم ذلك بعد الاستماع لإفادته او من ينوب عنه من محامين، والتهم الموجهة له هي تهم فساد وخيانة الأمانة وتلقي رشوة.

**ثالثا**، ترهّل وضعف الموقف الفلسطيني وحالة الانقسام السائدة في صفوفه، وانشغالهم بهذا الوضع الذي أنهك الطرفين المتخاصمين وقسّم مناطق السلطة الفلسطينية الى قسمين (الضفة الغربية وقطاع غزة). هذا الانقسام الذي أنهك الطرفين وأعطى الإسرائيليين متسعا من الوقت الكافي لمصادرة المزيد من الأرض، وبناء للمستوطنات وتهويد للبلاد وممارسة سياسات القمع ضد المواطنين الفلسطينيين والتعرض لهم وقطع ارزاقهم (أبو جابر، 2018).

الحالة الفلسطينية هذه كانت أرضا خصبة للطرف الإسرائيلي الذي وجد فيها مبتغاه عارضا قانون القومية العنصري للتصويت وممررا له كقانون أساس، محاولا من خلاله شطب الفلسطينيين من خارطة وطنهم وإلغاء حق العودة للاجئين ومخرجا فلسطينيي الداخل من حساباته.

**رابعا**، محاولة من حكومة نتنياهو واليمين المتطرف استثمار حالة الترهل والافلاس الاستراتيجي العربي، والفوضى الأمنية التي تعصف ببعض دوله، مثل: العراق وسوريا واليمن وليبيا وحتى مصر لتمرير هذا القانون العنصري، في وقت فيه العالم العربي يحاول حل مشاكله الداخلية متناسيا القضية الفلسطينية. فقد سبق ان تمنى نتنياهو لو كانت إسرائيل قد استفادت من حالة الفوضى في الصين عام 1989، أي احتجاجات "ساحة تياننمان" Tiananmen Square) )في بكين، لتطرد فلسطينيي الضفة الغربية منها (أبو جابر، 2018).

**خامسا**، استغلال نتنياهو وحكومته فترة رئاسة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald) (Trump المنحاز والداعم بقوة للطرف الإسرائيلي في صراعه مع الفلسطينيين، بدليل نقله لسفارة بلاده من تل ابيب الى مدينة القدس العام الماضي (14 مايو/أيار 2018)، بعرض هذا القانون او احيائه من جديد لمعرفتهم أن الإدارة الامريكية لن تمارس ضد السلطات الإسرائيلية أية ضغوط تذكر لثنيها عن سن هذا القانون، وهذا ما حصل فعلا فقد تفهّمت أمريكا تصويت غالبية أعضاء الكنيست على القانون وتبنيه من قبل حكومة تل ابيب، فللإسرائيليين حق تاريخي في هذه البلاد (أبو جابر، 2018).

**سادسا**، الإعلان عن اقتراب الإعلان عما أسمتها أمريكا صفقة القرن لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أراد الطرف الإسرائيلي فرض حقائق على الأرض أهمها أحقية الإسرائيليين بل اليهود التاريخية والدينية والأخلاقية على كامل التراب الفلسطيني، ووضع العراقيل امام إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتقسيم مدينة القدس والغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم.

فهذا القانون يحمل رسائل كثيرة منها للإدارة الامريكية وأخرى للطرف الفلسطيني واخر للامة العربية والعالم باسره ،بأنه لا تنازل عن ذرة تراب من ارض فلسطين وأنها-أي فلسطين-ملك للشعب اليهودي فقط (أبو جابر، 2018).

**سابعا**، ويمكن اعتبار سن القانون أيضا مركبا في تكتيكات نتنياهو للانتخابات القادمة (9 نيسان/أبريل 2018) من أجل الحصول على شرعية للمرة الخامسة كرئيس لحكومة إسرائيل بحصوله على أغلبية أصوات اليهود. نتنياهو سيلوّح بهذا القانون امام الناخب اليهودي الذي يزداد تطرفا نحو اليمين والتدين، بأنه يقسم وفق القاعدة "نحن وهم" أي نحن اليهود "حضاريون" وهم "العرب" طابور خامس وحتى إرهابيون في هذه الدولة.

**2.مردودات قانون القومية العنصري على فلسطينيي الداخل**

ينص قانون الأساس على أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، كما وأن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود؛ والهجرة التي تؤدي إلى المواطنة التلقائية هي حصرية لليهود بموجب "قانون العودة"؛ و"القدس الكبرى والموحدة هي عاصمة إسرائيل"؛ والعبرية هي لغة الدولة؛ اللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية في الدولة وسيحدد لها القانون مكانة خاصة بشكل منفصل؛ تعمل الدولة على تشجيع الاستيطان اليهودي والدفع به ومأسسته؛ النشيد الوطني هو "هتكفا"، العلم هو العلم الإسرائيلي، يوم "الاستقلال" هو يوم عطلة وطني، التقويم العبري هو تقويم رسمي، والعطلات الرسمية هي الأعياد الرسمية اليهودية؛ وأن الدولة ستعمل على تعزيز العلاقات مع "يهود الشتات" (مركز عدالة، 2018).

**أولا: على المستوى السياسي**

ان قانون القومية له مردودات سلبية على المستوى السياسي لفلسطينيي الداخل فقد " جاء القانون كمحاولة لفرض ثقافة وواقع جديد بأن فلسطين ليست وطن الشعب الفلسطيني، كما أنه وسيلة ومحاولة لإلغاء الهوية العربية الفلسطينية ونفي وجود شعب آخر على هذه الأرض (إقصاء الآخر صاحب الأرض الأصلي)، والتنكّر لحق تقرير المصير للشعب لفلسطيني، ومن أجل تجريد فلسطينيي الداخل من هويّتهم الوطنيّة فهم حسب القانون مجنّسون أو ضيوف" (أبو جابر، سخنين:ندوة سياسية حول "قانون القومية" وتداعياته، 2018).

وهناك من يرى ممن يؤيدون خوض انتخابات الكنيست الإسرائيلي ان "القانون يقتل الطموح السياسي للفلسطينيين في تطوير ورفع نسب المشاركة من ترشّح أو انتخاب في المستويات والمؤسسات المختلفة في الدولة الإسرائيلية، ...، مقارنة بما يرجّح إنه زيادة ديموغرافية للعرب في السنوات القادمة، وتوقعات بانعدام المشاركة في الحياة السياسية كاملة، وبخاصة في ظل نص القانون على أن تقرير المصير القومي حق حصري لليهود" (أبو عيشة، 2018).

**ثانيا: على المستوى القانوني**

يحدد القانون هوية النظام الدستوري القائم على "الدين اليهودي"، حيث يفرض القانون على الفلسطينيين أن يخضعوا للقوانين والتشريعات اليهودية، حتّى وإن كانت تتناقض مع ثقافتهم أو دياناتهم. ويؤثر القانون على تفسير القوانين في المحاكم وفق الرؤية اليهودية، إلى جانب حرمانهم من الحقوق الأساسية التي تمنحها الدولة للمواطنين اليهود (أبو عيشة، 2018).

أما اجرائيا فان الامر مرشح الى ما هو أبعد من ذلك اذ يتوقع البعض اتباع السلطات الإسرائيلية إجراءات قانونية متطرفة في حق الفلسطينيين في الداخل بخاصة الشباب منهم تتعلق باشتراط الحصول على بطاقات هوية مثلا مقابل الاعتراف بقانون القومية والتوقيع على مستند خاص بذلك، او حتى فرض ذلك على الأحزاب والقوائم العربية المتقدمة لانتخابات الكنيست، لا بل منح السلطات فرصة لسحب الجنسية الإسرائيلية ممن تعتبرهم أشخاصا غير مرغوب فيهم، او لارتكابهم مخالفات معينة تصنّف من قبل الدوائر الرسمية معادية للدولة.

**ثالثا: على المستوى الثقافي**

اعتبر القانون اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية، فيما قرّر أن للغة العربية مكانة خاصة في الدولة، ما يؤدي إلى تغيير الطبيعة الثقافية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وبالتالي نسف الموروث الثقافي للفلسطينيين، وتغيير معالمه، في إطار نسف الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني (أبو عيشة، 2018).

ومن المتوقع أيضا في ظل سن قانون القومية العنصري زيادة " تهويد وأسرلة منهاج التعليم العربي أكثر، ونشر مفاهيم ومصطلحات ورموز صهيونية، وحذف ما يقابلها من التراث والتاريخ الإسلامي والعربي، كما أنه قد يعمل على تشديد الرقابة على المدرّسين وملاحقة كل من يعارض يهودية الدولة أو يعمل على تعزيز أي هوية أخرى، وتشديد الرقابة على المنشورات ووسائل الإعلام العربية" (أبو جابر، قانون القومية واسقاطاته على الداخل الفلسطيني، 2018).

**رابعا: على المستوى الاجتماعي**

ان قانون القومية قد يحرم الفلسطينيين من بعض حقوقهم المدنية، وبالتالي يعدون مواطنين من الدرجة الثانية، كون "الشعب اليهودي" هو صاحب السيادة على الأرض، ما يكرّس نظام العنصرية الذي تتبعه إسرائيل داخل دولتها التي تقول إنها "ديمقراطية".في حين أن القانون يمنح أولوية للمستوطنات اليهودية في مجال الخدمات والتطوير وتخصيص الأراضي والإسكان، ما يؤدي إلى وجود فرق اجتماعي وتنموي واقتصادي وثقافي بين التجمعات اليهودية والعربية (أبو عيشة، مصدر سابق، 2018).

ومن أهداف القانون على المستوى الاجتماعي الفصل في السكن بين اليهود والعرب في البلاد، ومنع العرب من السكن في التجمعات السكنية اليهودية، بالإضافة إلى عدم المساواة بين اليهود والعرب، وهذا يعني فوقية اليهود ودونية العرب ('أبرتهايد')، إلى جانب ذلك فرض شروط وقيود متوقعة لكل عربي يريد الحصول على تراخيص بناء ، والتمييز في المخصصات والعلاوات المالية من مؤسسة التأمين الوطني تدريجيا، وإنهاء ما كان يعرف بلم شمل العائلات والأزواج (أبو جابر، مصدر سابق، 2018).

**خامسا: على المستوى الديني**

ان المتفحص لهذا القانون العنصري يلاحظ أنه يؤسس لنظام ديني عنصري قد يمنع الفلسطينيين من ممارسة طقوسهم الدينية بحرية، وقد يحظر في المستقبل القريب الفلسطينيين ايضا من الحصول على تراخيص لبناء جوامع أو كنائس (أبو عيشة ، مصدر سابق، 2018).

ولعله من تبعات هذا القانون على المستوى الديني العمل على اخراج حركات دينية واجتماعية وخدماتية عن القانون الإسرائيلي وملاحقة القائمين عليها قضائيا، والقيام بحملات اعتقال تطال ناشطين دينيا ودعويا تحت ذرائع واهية، لا بل واغلاق مؤسسات اغاثية وتربوية بذريعة قانون القومية، ومنع عقد مؤتمرات ومهرجانات دينية ووطنية.

**سادسا: على المستوى الاقتصادي**

أن "من إسقاطات قانون القومية وتداعياته، التمييز في العمل والتوظيف أكثر بناء على القانون، والتمييز في الميزانيات المخصّصة للسلطات المحلية، وخفض ميزانيات التطوير في البلدات العربية، هذا عدا عن التراجع عن بعض المشاريع الاستثمارية في المجتمع العربي بهدف إفقاره، وفرض شروط وقيود للحصول على القروض من البنوك، وفرض قيود على تراخيص إقامة مشاريع ومناطق صناعية في المجتمع العربي**"** (أبو جابر، مصدر سابق، 2018)**.**

**سابعا: على المستوى الفلسطيني العام**

ان لقانون القومية العنصري اسقاطات خطيرة على المستوى الفلسطيني العام، حيث انه ألغى حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقضى على مشروع التسوية على أساس "حل الدولتين"، وبت نهائيا في موضوع مدينة القدس على انها عاصمة ابدية للدولة اليهودية، وأعطى الضوء الأخضر رسميا للاستيطان في كل الأراضي الفلسطينية.

**3.العمل الوطني على ضوء قانون القومية العنصري**

سيؤثر قانون القومية العنصري الذي أقرته الكنيست الإسرائيلي العام 2018 كثيرا على مستوى العمل الوطني في أراضي عام 48، بخاصة والقانون لم ينص على مصطلحات مهمة مثل الديمقراطية والمساواة، هذان المصطلحان اللذان شملتهما وثيقة ما اسموها "وثيقة الاستقلال" عند الإعلان عن قيام الكيان الإسرائيلي العام 48.

فالقانون اذن يؤكد على يهودية الدولة أولا مستثنيا العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين الذين يشكلون أكثر من 20% من اجمالي السكان، وهذا في حد ذاته مؤشر خطير لفلسطينيي الداخل يهدّد وجودهم في وطنهم وينذر بمزيد من القوانين العنصرية والسياسات المجحفة في حق العرب في حال واصل المجتمع الدولي تجاهله للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد المؤسساتي والشعبي فان قانون القومية العنصري هذا ستكون له اسقاطاته المحتملة على مستوى فعاليات ونشاطات مؤسسات الداخل الفلسطيني، مثل:

1.ملاحقة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، تلك اللجنة التي تمثل فلسطينيي 48 وتدافع عن قضاياهم امام السلطات الإسرائيلية وسياساتها الفاشية، ومنها هدم المنازل العربية، والملاحقات السياسية، والتمييز في مختلف مناحي الحياة، ناهيك عن القضايا الخاصة بالوسط العربي مثل العنف.

وسبق أن تعرّضت لجنة المتابعة هذه بعد اعلان القانون وردود الفعل من قبل الجمهور العربي وفعاليات لجنة المتابعة، الى حملة تحريض وصلت حد المطالبة بإخراجها عن القانون، وهذا الامر بالتأكيد لا يزال قائما لدى الدوائر الإسرائيلية الرسمية، بهدف اسكات الصوت العربي من خلال حظر اللجنة المذكورة.

2.التعرّض للأحزاب العربية، من خلال التضييق على عملها الحزبي، والحد من نشاطاتها وفعالياتها داخل الوسط العربي، وربما أيضا اغلاق بعض من مؤسساتها والاجسام الفاعلة باسمها، بهدف ردع هذه الأحزاب وثنيها عن نهجها الرافض للسياسات العنصرية الاسرائيلية، وفي هذا الصدد طرح بعض السياسيين الاسرائيليين اخراج بعض الاحزاب العربية عن القانون (حزب التجمع الديمقراطي)، وسياسات السلطة ضد حزب الوفاء والاصلاح.

3.تشديد الخناق على العمل الشعبي والجماهيري والخيري في اراضي48، أسوة بقرار حظر الحركة الإسلامية الشمالية (جناح الشيخ رائد صلاح)، وملاحقة النشطاء العاملين في هذه الأطر، سواء دعوية كانت او وطنية وخيرية، والحد من نشاطاتهم وتجفيف مواردهم المالية.

4.مراقبة وملاحقة الشريحة المثقفة من فلسطينيي48 ، أكاديميين كانوا أو أصحاب أقلام كالصحفيين والكتاب، والدعاة وأصحاب الفكر، ودور النشر والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية، وفرض غرامات مالية عليهم او احكام بالسجن او بإغلاق مؤسسات.

5.التطرّف في تطبيق القانون ضد فلسطينيي الداخل بخاصة ممن يتهموا بمخالفات قد تفسرها السلطات على انها مخالفة للقانون او تهدد أمن الدولة بسحب الجنسية الإسرائيلية من هؤلاء، بجعلهم مقيمين لا مواطنين، وبذلك يحرموا من حقوقهم السياسية، وربما أيضا طردهم من البلاد اما الى أراضي السلطة الفلسطينية او أي دولة أخرى يختارونها.

**النتائج**

1.لا يستهدف قانون القومية العنصري فلسطينيي48 ، وانما يشمل كافة فلسطين والشعب الفلسطيني، فقد الغى وغيّب القانون عمدا الوجود الفلسطيني في هذه البلاد تماما.

2.يعتبر سن قانون القومية خطوة متقدمة على طريق فرض ما يعرف ب"صفقة القرن" المشروع الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية.

3.أعطى قانون القومية الفلسطينيين فرصة لتوحيد الصفوف، وإدانة الإسرائيليين من افواههم، وفضح روايتهم الزائفة، وتثبيت الرواية الفلسطينية.

4.اثبت القانون عنصرية الكيان الإسرائيلي بل والصهيونية بشكل عام، فقانون القومية تجسيد لسياسة الفصل العنصري "ابارتهايد".

5. قانون القومية هو اخلال إسرائيلي واضح بما جاء في طلب عضويتها في الأمم المتحدة من التزام بالمساواة وعدم خرق حقوق المواطنين الفلسطينيين داخلها.

6.يأتي سن القانون دليلا واضحا على صدق الرواية الفلسطينية والحق الفلسطيني في هذه البلاد، ولهذا يعمل الصهاينة ليل نهار على اثبات ما يدعونه من حق تاريخي وديني لهم في فلسطين مرة بسن قوانين وأخرى بحفريات وممارسات فظة.

**التوصيات**

1.الملاحقة القانونية لإسرائيل عبر المؤسسات المختصة.

2.ضرورة مواصلة فلسطينيي الداخل رفض القانون وملحقاته حتى في حال تم تعديله بحيث يشمل مصطلحات مثل الديمقراطية والمساواة، لأنه شطب الشعب الفلسطيني من المشهد العام.

3.مقاطعة العرب الانتخابات الإسرائيلية وعدم المشاركة في الكنيست الإسرائيلي.

4.سحب اعتراف (م. ت. ف) بإسرائيل، وتعليق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

5.تفعيل قرار الجمعية العامة رقم (3379) بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

6.تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

1. 1.عُرض مشروع قانون اعتبار إسرائيل دولةً قوميَّةً لليهود للمرَّة الأولى سنة 2011، وذلك من قِبل رئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) آنذاك وعضو الكنيست آفي ديختر، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع سنة 2017، وأُحيل للقراءة التمهيدية في الكنيست قبل المُصادقة النهائية. ومذذاك، أُدخلت عليه تعديلات عدَّة. دام الجدل السياسي والدستوري حول هذا القانون أشهرًا عدَّة، وافق بعدها 62 نائبًا إسرائيليًّا من أصل 120 على القانون وعارضه 55 وامتنع نائبان عن التصويت. (أنظر: إسرائيل-الدولة القومية ([www.civicar.cet.ac.il](http://www.civicar.cet.ac.il)للشعب اليهودي/ [↑](#footnote-ref-1)
2. 2. تم عرض الموضوع على مجلس الأمن في 4 مارس 1949، وعند إجراء الاقتراع وافق 9 أعضاء وعارضت مصر، وامتنعت بريطانيا عن التصويت، وبناء عليه صدر مجلس الأمن قرارا برقم 69 لسنة 1949 بالتوصية بقبول عضوية "إسرائيل" في الأمم

   (www.hadfnews.psالمتحدة. (69 عاماً على قبول "إسرائيل" عضواً كاملاً في الأمم المتحدة/ [↑](#footnote-ref-2)
3. 3.يسرائيل زنغفل(1864-1926) أديب وزعيم صهيوني ،يهودي-انجليزي،ابن عائلة مهاجرة من روسيا،عمل في التدريس،والتاليف وناشط صهيوني في بريطانيا.التقى هرتزل سنة 1895 في لندن، ومنذها أصبح مناصرا للمشروع الصهيوني، ويعد من مؤسسي

   (www.ynet.co.il) الحركة الصهيونية في بريطانيا [↑](#footnote-ref-3)
4. الدكتور مسعود اغبارية : محاضر في جامعة النجاح الوطنية/نابلس –كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية/قسم العلوم السياسية.. [↑](#footnote-ref-4)
5. 5.أكثر الفئات التي شعرت بالإهانة من خلال قانون القومية هم العرب الدروز الذين انخرطوا في خدمة "الدولة" منذ ال عام48، فخدموا في الجيش وقتل منهم العشرات في الحروب، فجاء القانون طعنة لهم في الظهر، فقد شعروا بخيانة الإسرائيليين لهم، ونكرانا لكل ما قدموه خدمة للكيان الإسرائيلي. [↑](#footnote-ref-5)
6. يواجه بنيامين نتنياهو في هذه الآونة إمكانية تقديمه للمحاكمة على خلفية الفساد وخيانة للأمانة والحصول على رشوة.. [↑](#footnote-ref-6)